article55egypt

نشرة بالانتهاكات التي تم رصدها من قبل منظمات تحالف «المادة 55» بالسجون ومقار الاحتجاز في مصر خلال المدة من 1 مايو حتى 31 مايو 2024

COMMITTEE FOR JUSTICE

SHR

الشبكة المصرية لحقوق الانسان
Egyptian Network For Human Rights ENHR

WERECORD نحن نسجل

Arab Foundation for civil and political rights Nedal

*المادة (55) من الدستور المصري: «**كل من يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته؛ تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامته، ولا يجوز تعذيبه، ولا ترهيبه، ولا إكراهه، ولا إيذاؤه بدنيًا أو معنويًا، ولا يكون حجزه أو حبسه إلا في أماكن مخصصة لذلك لائقًا إنسانيًا وصحيًا...** ».*

مستجدات الواقع المصري في مايو 2024

بحلول وانتهاء شهر مايو من العام 2024، لم تتوقف حرب الإبادة التي تشنها القوات (الإسرائيلية) على قطاع غزة منذ أكتوبر 2023. وشهد الشهر تصعيدات خطيرة؛ وذلك ببدء (إسرائيل) لعملياتها العسكرية في منطقة رفح المتاخمة للحدود المصرية ثم احتلال معبر رفح من الجانب الفلسطيني، وارتكاب قوات الاحتلال مجزرة مروعة في مخيمات اللاجئين بمنطقة تل السلطان غرب رفح الفلسطينية، وفي صباح اليوم التالي للمجزرة أعلنت مصادر صحفية (إسرائيلية) عن «حدث خطير» بين جنود من الجيش المصري والجيش (الإسرائيلي)، أسفر عن مقتل جندي مصري وإصابة اثنين آخرين.

من جهتها، اكتفت القوات المسلحة المصرية بالتعقيب المتأخر على الحادث، حيث نشر المتحدث الرسمي للقوات المسلحة بيانًا مقتضبًا عن تحقيق الجهات المختصة في الحادث الحدودي الذي أدى إلى استشهاد «أحد العناصر المكلفة بالتأمين» دون تسميته، قبل أن تقوم مصادر صحفية مستقلة بالتوصل إلى هويته؛ وهو الجندي «عبد الله رمضان»، وجندي آخر لم تعلن عنه القوات المسلحة وهو «إسلام إبراهيم عبد الرازق»، وحتى لحظة كتابة النشرة لم تنشر القوات المسلحة أي تطورات بخصوص تحقيق الجهات المختصة حول الواقعة.

وتسبب هذا الموقف في تأجيج غضب العديد من المواطنين ممن يرون في الموقف الرسمي المصري تقاعسًا عن واجب حماية جنوده والتزامه الأخلاقي بالسعي نحو وقف الإبادة الواقعة على حدوده، خاصةً مع استمرار احتجاز مئات المواطنين على خلفية تظاهرات دعم غزة، وانضم إليهم هذا الشهر طالبين جامعيين تم القبض عليهما إثر تدشينهم حركة «طلاب من أجل فلسطين»؛ والتي تهدف لمساندة الطلاب الفلسطينيين الموجودين في مصر وتطالب بإعفائهم من المصروفات الدراسية، فضلاً عن نشر بيانات صحفية تندد بالاجتياح العسكري لرفح وتدعو لمقاطعة التطبيع مع الاحتلال (الإسرائيلي). كما توجه عددًا من الناشطات اللاتي تم القبض عليهن في الشهر الماضي، من أمام مكتب الأمم المتحدة بالقاهرة، ببلاغ للنائب العام بتعرضهن للاعتداء أثناء القبض عليهن، وهتك عرض بعضهن أثناء تفتيشهن والتحرش أثناء الاحتجاز.

وعلى صعيد المستجدات القضائية، رفضت محكمة جنح مستأنف المطرية بشرق القاهرة، الاستئناف المقدم من المرشح الرئاسي المحتمل السابق، أحمد الطنطاوي، ومدير وأعضاء حملته، ضد الحكم بالسجن لمدة عام ضد "الطنطاوي" وتغريمه مبلغ 20 ألف جنيه، وحبس مدير حملته عامًا وتغريمه بمبلغ 20 ألف جنيه "غيابيًا"، بالإضافة إلى حكم بالحبس لمدة سنة مع الشغل والنفاذ بحق 20 آخرين من أنصاره وأعضاء حملته الانتخابية، وفور صدور الحكم قامت قوات أمنية بالقبض على «طنطاوي» من قاعة المحاكمة.

كما رفضت محكمة النقض طعنًا مقدمًا من 7 متهمين بالقضية المعروفة إعلاميًا باسم «ولاية السودان» ضد أحكام بالإعدام والسجن المشدد الصادرة بحقهم من محكمة جنايات أمن الدولة العليا (الدائرة الثالثة إرهاب) في يونيو 2023، فقضت بإعدام 4 متهمين، وبالسجن المؤبد 25 سنة على متهم واحد، والسجن المشدد 10 سنوات على 3 متهمين، وقامت محكمة النقض بتأييد الحكم مما يجعل أحكام الإعدام نهائية ولا مجال للطعن بها.

موجز بيانات رصد تحالف المادة 55 للانتهاكات داخل مقار الاحتجاز المصرية

رصدت منظمات تحالف «المادة 55» داخل السجون ومقار الاحتجاز الأخرى في مصر خلال شهر مايو 2024 الانتهاكات التالية:

رصدت منظمات التحالف خلال مايو 2024، خمسة وقائع وفاة داخل مراكز الاحتجاز والسجون في مصر، وكانت الواقعة الأولى هي وفاة البرلماني السابق المحمدي عبد المقصود، بتاريخ 3 مايو 2024، والذي كان محتجزًا بسجن وادي النطرون، ووقعت الوفاة في مستشفى شبين الكوم التعليمي بعد أن تم نقله إليها عقب التدهور الشديد في حالته الصحية نتيجة لحرمانه من الرعاية.

ثم رصدنا حالتي وفاة وقعت خلال أقل من 24 ساعة، حيث توفي أشرف محمد عثمان، المحتجز في مقر بدر، وذلك يوم 10 مايو 2024؛ جراء إصابته بالسرطان أثناء تنفيذ حكم عسكري بالسجن لمدة 15 عامًا، ولم يتلق الرعاية الطبية الكافية لإنقاذ حياته. ومن سجن المنيا شديد الحراسة، توفي المحتجز زهري إبراهيم عبد الكريم الخولي، في 11 مايو 2024، جراء سوء أوضاع الاحتجاز والحرمان العمدي أيضًا من الرعاية الصحية.

ومن منطقة سجون المنيا أيضًا - بالتحديد سجن المنيا الجديد-، وقعت وفاة المحتجز هشام محمد أحمد رضوان، في 18 مايو؛ نتيجةً لذات الأوضاع. وكانت آخر وقائع الوفاة خلال الشهر بحق المحتجز صادق عبد الرحمن، والذي شغل منصب رئيس مجلس إدارة قناة «مصر 25»، وكان محتجزًا في سجن العاشر من رمضان.

وعلي صعيد منطقة سجون المنيا التي شهدت واقعتان الوفاة السالف ذكرهم، رصدت منظمات التحالف رسالة مسربة من داخل مقر المنيا شديد الحراسة تستغيث من الانتهاكات الفجة التي تصدر بحقهم بالأمر من أحمد الخولي، مأمور السجن، وعدد من أفراد مباحث السجن؛ كأحمد صدقي، رئيس المباحث، وخالد أبو ستيت، معاون المباحث وآخرين، حيث قامت إدارة السجن بحملة تجريد ضخمة استهدفت جميع متعلقات السجناء وآواني الطهي البسيطة التي قاموا بشرائها من «كانتين» السجن على نفقتهم الشخصية بأسعار باهظة، وتمزيق البطاطين والفرش، وسحب المصابيح الكهربائية أيضًا من داخل الغرف وترك إضاءة ضعيفة تؤثر بالسلب على نظر السجناء، هذا بالتوازي مع حرمان السجناء من التريض والتعرض للهواء والشمس؛ ما سيؤدي إلى عواقب وخيمة على صحة السجناء خاصةً مع التكدس الشديد داخل غرف المقر.

كما رصدنا استغاثة زوجة السياسي المحتجز، محمد عادل، بعد قيامها بزيارة الأخير يوم 11 مايو 2024، وعلمها بنقله إلى المستشفى التابع لسجن جمصة شديد الحراسة المحتجز به، ومكوثه هناك يومين بلا أي رعاية طبية تُذكر؛ وذلك لافتقاد المستشفى للإمكانات الطبية الأساسية، وذلك رغم معاناة «عادل» مع خلع في الكتف الأيمن وتوقف قدرته تحريك ذراعه الأيمن نهائيًا مع وجود ألم شديد جراء إصابة نتجت عن مشاجرة بين أحد النزلاء الآخرين رغم طلبه المتكرر بتغيير غرفته بلا جدوى، ذلك فضلاً عن إصابته بالتهاب شديد في الأعصاب الطرفية، وآلام متكررة في منطقة الصدر لم يتم تشخيصها لعدم عرضه على طبيب من الأساس.

ولكل ما سبق، ترى المنظمات في تحالف «المادة 55»، أن الأوضاع داخل السجون ومقار الاحتجاز ليست بمستغربة، ولا تخرج عن الإطار العام لتعامل السلطات المصرية مع ملف المحتجزين– خاصة السياسيين منهم–، فالأمر ممنهج وليس مجرد خروقات فردية كما تروج له وزارة الداخلية المصرية.

كما أن سياسة الإفلات من العقاب التي تتعامل بها السلطات المصرية مع منتهكي حقوق الإنسان داخل مقار الاحتجاز لديها، هي التي شجعت وغذت تلك الممارسات وعملت على انتشارها، حتى صارت منهج عمل لدى مصلحة السجون المصرية؛ فلم نر أي قيادة أو مسؤول تم عقابه أو حتى تعنيفه رغم الانتهاكات الثابتة والموثقة التي قد تكون خرجت عنه.

وتؤكد المنظمات في تحالف «المادة 55» أن تلك الممارسات التي تتم بداخل سجون ومقار الاحتجاز داخل مصر، تثير مخاوف جدية حول مصير المحتجزين، خصوصًا بعد ازدياد أعداد حالات الوفاة داخل مقار الاحتجاز في المدة الأخيرة، وتردي الأحوال المعيشية بداخلها.

لذا؛ تطالب المنظمات في تحالف «المادة 55» بفتح تحقيق بخصوص تلك الانتهاكات، ومحاسبة المسؤولين عنها وفقًا لصحيح القانون المصري والدولي، مع تطبيق قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء ولائحة السجون المصرية والتوقف عن مخالفتهما، وتوفير سبل المعيشة التي تليق بإنسانية المحتجزين.

article55egypt

تحالف المادة 55

لجنة العدالة - الشهاب لحقوق الإنسان - الشبكة المصرية لحقوق الإنسان -
نحن نسجل- المؤسسة العربية للحقوق المدنية والسياسية- نضال